

موضوع البحث
محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية
في ظل رؤية 2030

اسم الطالب: عبد العزيز أحمد الزهراني
الرقم الجامعي: 2021202484

مشروع تخرج - 1
كلية الإدارة – جامعة ميدأوشن

إشراف
د/منى مصطفى العشري
عضو هيئة التدريس – كلية الإدارة – جامعة ميدأوشن

الفصل الدراسي الأول 2024

جدول المحتويات

2	مقدمة البحث
3	مشكلة البحث
3	الفجوة النظرية:
3	الفجوة العملية:
4	أهمية البحث
4	الأهمية النظرية:
4	الأهمية العملية:
5	المراجع
5	المراجع العربية:
5	المراجع الأجنبية:
6	أسئلة البحث
6	أهداف البحث:
6	فرضيات ومتغيرات البحث:
7	نموذج البحث:
7	منهجية البحث المتوقعة:
8	بصلة البحث
8	الدراسة الميدانية وجمع البيانات:
9	هيكل المشروع:
9	الفصل الأول: الإطار العام للبحث
9	الفصل الثاني: الإطار النظري
9	الفصل الثالث: منهجية البحث وإجراءاته
9	الفصل الرابع: التحليل الإحصائي
9	الفصل الخامس: مناقشة النتائج والخاتمة

مقدمة البحث

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة أحد صور المشاركة في النشاط الاقتصادي الدولي، إذ أصبح هذا النوع من الاستثمارات محور اهتمام الباحثين ورجال الأعمال سواء في الدول النامية أو المتقدمة. وينطوي عنصر المشاركة هنا على قدر كبير من الانفتاح والتكامل لاقتصاد هذه الدولة مع اقتصاديات الدول الأخرى، ومن أهم الظواهر المالية التي انتشرت بشكل كبير فبعقد التسعينات من القرن العشرين، حيث كان ينظر لها في الماضي على أنها نوع من التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة؛ مما قلل بشكل كبير من تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الدول النامية، ومع ظهور العولمة وارتبط بظاهرة التحرر المالي والسلعي، وتوسع نفوذ الشركات متعددة الجنسيات التي شجعت على ظهور التكتلات الاقتصادية الجديدة، إلى جانب التغيير الهام الذي طرأ على طبيعة الإنتاج ورأس المال بفعل التقدم العلمي والتكنولوجي ظهرت أفكار معاكسة إذ تبنت معظم الدول هذا النوع من الاستثمارات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ لما تحققة من فوائد ومنافع بارزة، فقد كان لتدفق رؤوس الأموال الدولية المظهر البالغ الأهمية في بروز العولمة على وجه واسع وشامل، وأهم ما يميزه في ذلك هو التنافس المشتد بين الدول لاستقطاب أكبر قدر ممكن من هذه التدفقات، وتعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد أشكال هذه التدفقات، كما ساهمت في حل بعض المشاكل التي تعاني منها في الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مما جعل العالم أكثر تشابكاً وترابطاً (آل داوود، 2018: 40).

ولقد كانت الاستثمارات الأجنبية ولازالت من أبرز العناصر التي تساهم بدور فعال في التنمية الاقتصادية للعديد من دول العالم؛ لما يقدمه من رؤوس أموال لازمة، وتوفير خبرات فنية وإدارية نتاجها قوة اقتصادية صناعية متطورة محققة لرؤية 2030 تمكن الدولة من استغلال ثرواتها وتعزيز القدرات التكنولوجية لديها وصقل الأيدي العاملة. كما يلعب الاستثمار الأجنبي دور هام في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع مستويات الدخل والمعيشة وخلق المزيد من فرص العمل وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق (السماني & بانقا 2010)، وكما لهذه الاستثمارات فوائد جلية فقد يصاحبها تكاليف باهظة تتوقف غالبها على عنصر الإشراف والرقابة على الموارد المحلية، نتيجة لذلك تزايدت في الآونة الأخيرة حدة المنافسة لجذب الاستثمارات الأجنبية بين مختلف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وأصبحت الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية تسعى إلى تقديم حوافز، ومنح التسهيلات والإعفاءات التي تشجع على تدفق هذا النوع من الاستثمارات، ولتحقيق هذا الهدف اهتمت العديد من الدول بتهيئة المناخ الاستثماري، وتطوير بيئة الأعمال من أجل التكيف مع متطلبات الأسواق العالمية والانفتاح عليها، وبناء جسور فكرية في ظل التطورات العالمية من حرية في انتقال رؤوس الأموال، وتزايد التكتلات الاقتصادية وتطبيق التكنولوجيات الحديثة (الاعرجي، 2007).

وفي صدد الجهود الحديثة التي يعرفها العالم منذ فترة التسعينيات من القرن الماضي المتميزة بحركة عالمية لرؤوس الأموال، والتسهيلات التي أصبحت الوسيلة الأساسية لاختراق اقتصاديات الدول؛ يلعب الاستثمار الأجنبي دوراً مهماً في الدول النامية التي تعاني من تفاقم أزمتها المالية في ظل تقلص مصادر التمويل المختلفة، وتعاقد مؤسسات المديونية، وتضخم التكاليف المرافقة لاقتراضها من العالم الخارجي، فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة وتنشيط الاستثمار المحلي والسيطرة عليه من جهة أخرى، فلا مناص للدول النامية لكي تتجاوز أزمتها إلا بالتوجه إلى هذه المصادر من الموارد المالية (Al Mahmoud & Wren 2010). وعند قراءة التاريخ الاقتصادي المعاصر تتضح التجربة الاقتصادية السعودية في مقدمة الدول النامية التي تعاملت بنجاح مع

الاستثمار الأجنبي المباشر بعد أن وفرت له المناخ الاقتصادي، استطاعت بهذه التجربة من تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي وتحديثاً متسارعاً في ميدان العلوم والتكنولوجيا (الحصادي، 2013: 359).
وعليه فإن هذه الدراسة سوف تلقي الضوء على العوامل التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي في المملكة مستندة في تحليلها على سلسلة بيانات سنوية وطرق الاقتصاد القياسي المعروفة لمحاولة التعرف على المتغيرات الهامة التي تؤثر على تلك الاستثمارات.

مشكلة البحث

في ظل الحديث عن تنويع مصادر الدخل في المملكة العربية السعودية وعدم الاعتماد على النفط تتجه الأنظار المراقبة نحو أي نوع من الاستثمارات الذي قد يسهم في تحقيق هذا التنويع، وما هي السبل للوصول إلى ذلك الهدف، ضمن اقتصاد ناشئ وواعد كالاقتصاد المملكة العربية السعودية، ليتبادر إلى أذهاننا عدة تجارب من دول المنطقة كانت مثلاً يحتذى به في النجاح كتجربة ماليزيا وسنغافورا وتركيا، تلك الدول التي حققت قفزات قوية في النمو الاقتصادي وتحولت من الاقتصاد الاستهلاكي إلى الاقتصاد الانتاجي، وحين تتقاطع هذه التجارب فيما بينها فإننا نخرج برابط مشترك فيما بينها يسمى الاستثمار الاجنبي المباشر، أعني بذلك قدوم مستثمرين أجانب لهم تجارب ناجحة في بلدانهم وعلى مستوى العالم للاستثمار في تلك الدول حيث وظفوا خبراتهم ونجاحاتهم في سبيل تحقيق نجاحات جديدة في اقتصادات بلدان واعدة ومتعطشة لتلك الاستثمارات، احتضنتهم تلك الدول وقدمت لهم كافة التسهيلات الممكنة في سبيل الاستفادة من خبراتهم والحصول على ولائهم لمشاريها التنموية، فتحقق الازدهار الاقتصادي الذي نعمت به تلك الدول وذلك التحول الاقتصادي الناجح.

الفجوة النظرية:

لأن المملكة العربية السعودية وفق رؤية 2030 تطمح لنجاح أعلى مما حققته، فلا بد لها من الاستفادة من تجارب الدول الناجحة وتطبيقها على الاقتصاد السعودي بشكل يتوافق مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمملكة، وقد أظهرت أرقام أصدرتها هذا إحدى مؤسسات الأمم المتحدة تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة في السعودية إلى أدنى مستوياتها في 14 عاماً وذلك رغم الإصلاحات الاقتصادية التي تستهدف زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية (Almubarak, 2009). وتفيد بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بانكماش تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 1.4 مليار دولار في 2017 من 7.5 مليار دولار في 2016 وهو ما يتماشى مع أرقام نشرها البنك المركزي السعودي في الأسابيع الأخيرة (وكالة رويترز).

شهدت مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد حالة تذبذب في القيمة خلال الفترة من عام 1985 وحتى عام 2003، لذلك نحتاج إلى معرفة ما هي العوامل التي تؤثر على الاستثمارات الأجنبية في المملكة بسبب قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع.

الفجوة العملية:

ولما لأسعار النفط من تأثير كبير على مؤشرات الاقتصاد الكلي للمملكة كان التركيز الأكبر في الجانب الاقتصادي على تنويع مصادر الدخل تفادياً للمخاطر السوقية (مخاطر سوق النفط) فقررت المملكة إنشاء صندوق الاستثمارات السيادية

وإجراء إصلاحات اقتصادية جذرية وفتح باب الاستثمار الأجنبي على مصراعيه وشرعت في عقد المؤتمرات لجذب التمويل الأجنبي لمشاريعها الاقتصادية وعلى رأسها مدينة الأحلام (نيوم).
تستهدف رؤية 2030 إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 18.7 مليار دولار بحلول 2020 لخلق وظائف - البطالة بين المواطنين السعوديين نحو 13 بالمئة - والمساهمة في تنويع موارد الاقتصاد المعتمد على صادرات النفط.

وفي هذا البحث يسعى الباحث لمعرفة محددات الاستثمار الكمية الأكثر تأثيراً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك في سبيل تعزيزها والاستفادة منها لجذب الاستثمارات وبناءً على ذلك فإن هذا البحث يسعى للإجابة على السؤال التالي:
"ما هي محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية؟"

أهمية البحث

تتركز أهمية هذا البحث من وجهة نظر الباحث على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وما له من أهمية في الاقتصاد السعودي الراهن وتحسين جو المنافسة في ظل توجه المملكة الجديد لرؤية 2030، حيث شهدت أسعار النفط العالمية تراجعاً حاداً في عام 2014م، وحتى عام 2016م والتي أثرت سلباً على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط خاصة السعودية؛ نظراً لأن القطاع النفطي هو المصدر الرئيسي للدخل من الناتج المحلي الإجمالي للسعودية، وقد دفع التراجع الحالي لأسعار النفط إلى المطالبة بمراجعة جوهرية تستهدف التنويع الاقتصادي، حيث شرعت المملكة بعمل إنجاز برنامج الإصلاح في ظل رؤية السعودية 2030 من أهدافه أنه يسعى إلى تعزيز جذب الاستثمارات الأجنبية. (برنامج التحول الوطني، 2018).

الأهمية النظرية:

تكتسب الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع للاستفادة من بيانات هذا البحث من قبل الباحثين الآخرين للارتقاء بالمستوى المطلوب لجذب الاستثمارات الأجنبية، واثراء المكتبات بدراسات شاملة عن محددات هذا النوع من الاستثمارات.

الأهمية العملية:

كما تأتي أهمية هذه الدراسة في توضيح المناخ الاستثماري الراهن في المملكة العربية السعودية وتعزيز مقوماته من أجل إحداث نقلة نوعية لاقتصاد البلد من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد صناعي، ومدى مساهمة بعض العوامل في جاذبية الاستثمار الأجنبي فيها، واختبار أهم المحددات المساعدة في بناء مناخ استثماري جاذب لرؤوس الأموال الأجنبية، حيث تعتبر الدراسة حلقة جديدة تضاف إلى سلسلة الأبحاث السابقة، خاصة تلك التي عالجت دوافع ترقية الاستثمار الأجنبي ومحددات جذبه لاقتصاديات الدول النامية، ومدى مساهمته في تحقيق التنمية المنشودة بها.
ومن هذا المنطلق يمكن إبراز أهمية البحث في النقاط التالية:

- للدراسة أهمية في تركيزها على الحوافز والتسهيلات التي تقدمها حكومة المملكة العربية السعودية في الوضع الراهن للاستثمار الأجنبي.
- للدراسة أهمية في تركيزها على معرفة محددات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية.

المراجع

المراجع العربية:

- الحصادي، إيمان قاسم (2015) الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل جذبه للاقتصاد الليبي. مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، العدد السابع والسبعون.
- آل داوود، عبدالله بن ناصر (2018). نظام الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية ومدى جليبه للاستثمار. المنارة للدراسات القانونية والإدارية، 6.
- السماني، مصباح عبد الحسين وبانقا، علم الدين عبد الله. (2010). محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان خلال الفترة 1990-2008م. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
- الاعرجي، كاظم سعد. (2007). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في بلدان آسيوية مختارة. كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.
- موقع وكالة رويترز (www.reuters.com)
- برنامج التحول الوطني (2018) الخطة التنفيذية لبرنامج التحول الوطني 2018-2020 رؤية 2030م.

المراجع الأجنبية:

- Al Mahmoud, Abd Alaziz Ibrahim; Wren, Colin (2010), Foreign Direct Investment in Saudi, Arabia: Joint Venture Equity Shares and Source Country Characteristics, Newcastle University.
- Almubarak, N. A. (2009). Determinants of foreign direct investment in the Kingdom of Saudi Arabia: A cross country analysis. Georgetown University.

أسئلة البحث

تقدم حكومة المملكة العربية السعودية جهوداً كبيرة في تطوير الوضع الاقتصادي وخاصة في ظل الرؤية الحديثة، ولا شك أن الاستثمار الأجنبي أحد أهم ما يميز اقتصاديات الدول المتقدمة، فالمستثمر الأجنبي الذي يرغب في الاستثمار الأجنبي خارج بلاده يقوم بالمفاضلة بين الدول الذي يرغب في الاستثمار فيها من حيث توافر الشروط والمتطلبات الأساسية التي تضمن سلامة استثماراته وتدفق عائداته ويمكن صياغة تساؤلات الدراسة في عدة نقاط:

- ما أهم الحوافز والتسهيلات التي تقدمها الدول لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ماهي أهم المحددات التي لها تأثير على الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية؟
- ما أثر التضخم على الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية؟
- ما أثر متوسط دخل الفرد على الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية؟
- ما أثر الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية؟
- ما أثر الانفاق الحكومي على الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية؟
- ما أثر أسعار الصرف الحقيقية على الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية؟

أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في تقييم الأهمية النسبية لمحددات دالة الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030، وإيجاد النموذج الأمثل الذي يشمل على أهم المتغيرات التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية. كما يهدف البحث إلى التعرف على مدى أهمية تلك النوع من الاستثمارات على اقتصاد المملكة وما تقدمه الحكومة من مزايا وتسهيلات، فضلاً عن المخاطر التي يتعرض لها هذا النوع من الاستثمارات في المملكة العربية السعودية.

فرضيات ومتغيرات البحث

بالرجوع إلى الأدبيات العلمية السابقة تم استخدام عدد من المتغيرات، والتي يتوقع أن يكون لها تأثير على معدلات الاستثمار الأجنبي وهي عبارة عن المتغيرات الرقمية التالية:

$$FDI = \beta_0 + \beta_1 PIN + \beta_2 EO - \beta_3 CPI + \beta_4 GOVS + \beta_5 REER + \mu$$

- المتغير التابع ويمثل: الاستثمار الأجنبي المباشر مقيم بالمليون ريال سعودي (FDI)
- المتغيرات المستقلة وتتمثل في:
 - متوسط دخل الفرد ويحسب بقسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان (PIN).
 - مؤشر الانفتاح الاقتصادي ويحسب بقسمة مجموع الصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي (EO).
 - التضخم وهي الأسعار التي يدفعها المستهلكون (CPI).
 - أسعار الصرف الحقيقية (REER).
 - الانفاق الحكومي الرأسمالي بالمليون ريال سعودي (GOVS)

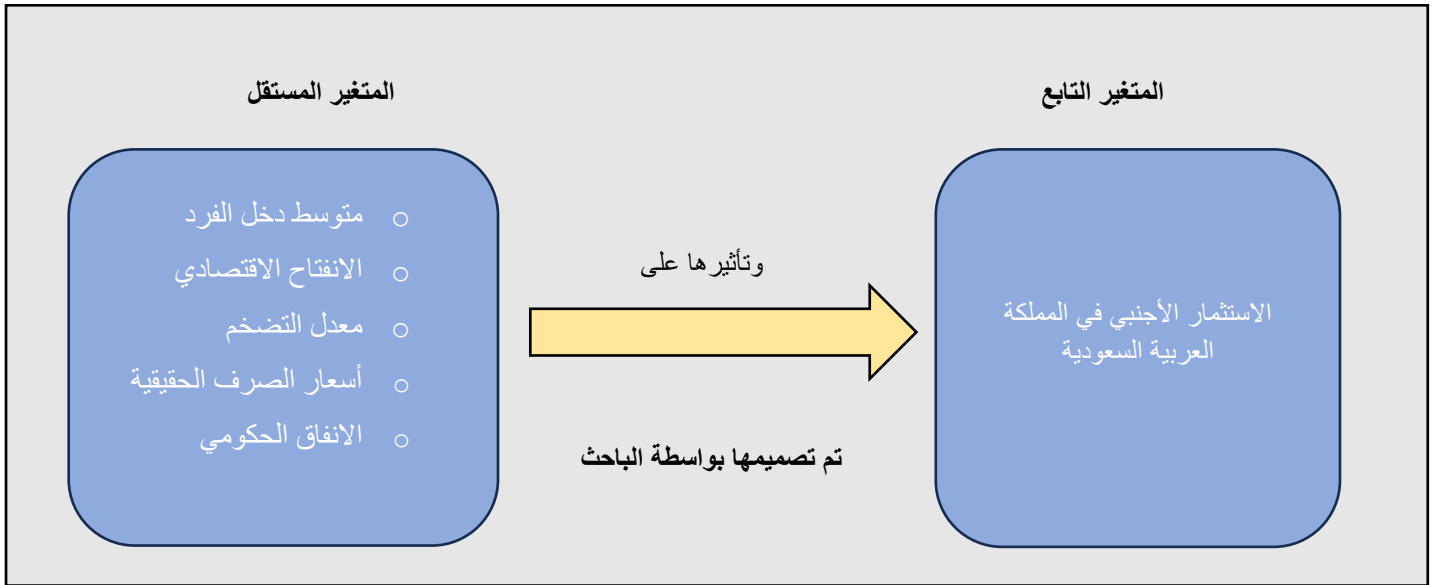
حيث تنص فرضية المشروع البحثي: على أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من المتغيرات المستقلة الأربعة التالية: (متوسط دخل الفرد، مؤشر الانفتاح الاقتصادي، التضخم، أسعار الصرف الحقيقية) وبين الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية.

بحيث تسعى الدراسة الحالية إلى التحقق من صحة الفرضيات التالية:

- يوجد علاقة طردية بين متوسط دخل الفرد والاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية.
- يوجد علاقة طردية بين مؤشر الانفتاح الاقتصادي ومعدل الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية.
- يوجد علاقة عكسية بين معدل التضخم والاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية.
- يوجد علاقة طردية بين أسعار الصرف الحقيقية ومعدل الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية.
- يوجد علاقة طردية بين الانفاق الحكومي ومعدل الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية.

نموذج البحث

يوضح الشكل التالي العلاقة بين متغيرات البحث وفرضيات البحث كما يلي:



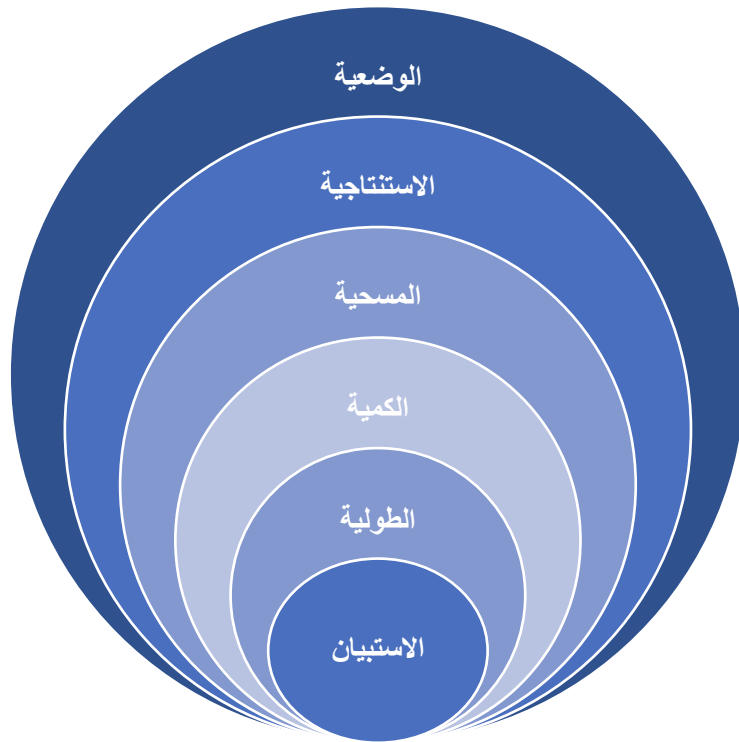
الشكل (1): نموذج الدراسة

منهجية البحث المتوقعة

تحقيقاً لأهداف المشروع البحثي واختبار صحة الفرضيات سيتم اتباع المنهج الوصفي والقياسي. فالمنهج الوصفي سيستخدم لدراسة مؤشرات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من عام 1985م وحتى عام 2017م، كما سيتم استخدام المنهج القياسي لدراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بالاستعانة ببرنامج التحليل الإحصائي EVIEWS لتقدير النموذج القياسي، وبرنامج Excel Microsoft لعرض الرسوم البيانية التي تبين سلوك المتغيرات خلال فترة الدراسة عن طريق معالجة السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة بطريقة المربعات الصغرى، واستخدام نموذج ARCH لمعالجة مشكلة عدم ثبات التباين.

بصلة البحث

- فلسفة البحث: الوضعية
- منهجية البحث: الاستنتاجية
- استراتيجية البحث: المسحية
- نوع البحث: كمي
- الأفق الزمني: الطولية
- طرق جمع وتحليل البيانات: الاستبيانات



الدراسة الميدانية وجمع البيانات

سيتم جمع بيانات هذه الدراسة من مصادر ثانوية تتمثل في البنك الدولي، البيانات السنوية لمؤسسة النقد العربي السعودي، الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية، لسلسلة زمنية تمتد من عام 1985 م إلى عام 2017 م.

هيكل المشروع:

الفصل الأول: الإطار العام للبحث

1.1 مقدمة

1.2 مشكلة البحث

1.3 أهمية البحث

1.4 أسئلة البحث

1.5 أهداف البحث

1.6 الفروض والمتغيرات البحثية

1.7 نموذج البحث

الفصل الثاني: الإطار النظري

2.1 التعريفات والمفاهيم

2.2 الدراسات السابقة

الفصل الثالث: منهجية البحث وإجراءاته

3.1 توصيف منهج البحث

3.2 مجتمع البحث

3.3 الإحصاء الوصفي وتقدير النموذج

3.4 الأساليب الإحصائية المستخدمة

3.5 اختبار صحة النموذج القياسي وخلوه من المشاكل

الفصل الرابع: التحليل الإحصائي

4.1 تحليل البيانات

4.2 مناقشة النتائج

الفصل الخامس: مناقشة النتائج والخاتمة

5.1 ملخص النتائج

5.2 التوصيات

5.3 المراجع